قد قبضه من المطلوب ولم يحلف ابو حنيفة وابو يوسف في القبض
انه جائز وانه لا سبيل للطالب على المطلوب قلت فان توى كل واحد منهما
لصاحبه وقال لم آمن ان اقر انا بالكتاب الذي كتب على نفسه لا آمن حبسه
من ذلك الكتاب قال ابو يوسف ان امرها هذا يرضيان به فكتب هذا التوى
على الطالب كتابا باسمه واسم من توى به الفي درهم دين عليه لانا جعلنا
المال الذي اقر هو لهم دينا عليه بذلك وبقبض المطلوب الالف درهم
التي يريد ان يؤديها الى الطالب فيكون عنده فكتب عليه بالالف الباقية
كتابا يجمع كل واحد منهما من الطالب المطلوب توى بالمال الذي كتبه عليه
لك ان تحصن مما تخلف ان المال الذي تطلبه هو حق لك على
ذلك لم يدخل عليه في بينة حتى قال اشهد كل واحد منهما بالكتاب الذي
كتب عليه استيثاق الكتابين والالف عنده ثم يقول الطالب اكتب للمطلوب
كتابا بقبض الف وبينها الى الصك والشهود الذين يشهدون عليه
ويؤرخ هذا الكتاب بعد تاريخ الكتاب بيوم او يومين يجعله سويا ان
الوقت الذي تتفقا عليه او تجعلا على ما اتفقا عليه فاذا شاهدا
على الكتابين دفع كتاب القبض له ودفع الالف والكتاب الذي بالف
الى الطالب وابطل الكتابين اللذين كتبهما عليه قلت فهل في البراءة من
حيله حتى يجوز فعلها ليوسف قال نعم قلت وما هي قال ان اقر الطالب
انه كان اشهد على المطلوب بهذا المال وكان اشهد فرقا له باعادة وانما
كان ذلك فرقا للمطلوب بذلك لم يكن له المال ولا يتبع منه على فرقا المطلوب
وضمن له ما يدرك في ذلك من درك ويوكد ضمان الدرك على حسب ما ضمنا
جاز ذلك فان كان في قلبه لانسان قبل هذا فجاء ذلك الانسان يطالب
بهذا المال فانه يتبعه على المطلوب ويرجع المطلوب على الذي كان باعه المال
فاخذ ضمانه له الدرك قلت رجل له على رجل مال سمى فسأل

المطلوب

المطلوب الطالب ان يوجله بالمال فقال لا آمن ان يغيب عني في وقت
محل الاجل وسأله ان يعطيه كفيلا بنفسه فلم يأبى الطالب ايضا ان
يعطيه كفيلا وكان احيله بالمال او تجمة عليه جاء الكفيل ببراءته فاراد
حيلة تكون الكفالة على حالها ولا يبرأ الكفيل قال الحيلة في ذلك
ان يقول الكفيل للطالب اذا حل مالك عليه هذا فانا اكفيل لك بنفسه
فان كان نجمة عليه قال كلما حل لك نجم من هذا النجوم على فلان فانا
كفيل لك بنفسه عند محل كل نجم منها فاذا فعل ذلك لم يكن لهما ان
يبرأ من الكفالة لان الكفالة انما تجب في وقت محل المال الا ترى ان رجلا
لو باع دارا فضمن له رجل نفس البايع ان ادرك فيها درك فان الكفالة
جائزة وليس للكفيل ان يبرأ من هذه الكفالة قبل الدرك قلت فهل
في هذا غير هذا قال نعم ان قال الكفيل كلما حل لك نجم على فلان من
هذه النجوم فانا اكفيل لك بنفسه فان لم ادفعه اليك عند محل كل نجم
منها فجميع هذا المال الذي عليه وهو كذا وكذا لك علي فاذا اكفل
على هذا ولم يحضر وجب عليه المال قلت فان قال انا اكفيل لك
بنفسه كلما حل لك عليه نجم من هذه النجوم فان لم احضره عند محل
كل نجم حتى ادفعه اليك فالمال الذي يحل لك عليه علي وكذلك كل
نجم وهذا جايز قلت فهل في هذا خلاف بين الفقهاء قال
اما اصحابنا فيقولون ما ليس من ذلك وليس لمن عز اصحابنا ان يذهبوا
فيه الى غير هذا قلت فالاحتياط في قول غير اصحابنا قال يقول
الكفيل كلما حل لك على فلان نجم من هذه النجوم فانا اكفيل لك بنفسه
وبالمال الذي يحل لك عليه بذلك النجم فيجوز هذا ولست اخاف
عليه في هذا مكروها قلت رجل اراد ان يأخذ من رجل كفيلا لا
يقدر الكفيل ان يبرأ منه كيف الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل

Copyright © King Saud University